Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الانتباه إلى مقاصد الشريعة قبل التطرق إلى الفهم وعند الفهم

م. م حسين علاوي صلف

المديرية العامة لتربية واسط قسم تربية النعمانية

Attention to the Objectives of Islamic Law in the Process of Understanding and Interpretation

hena55he@gmail.com

الملخص

تُعدّ مقاصد الشريعة من أهم المرتكزات المعرفية التي تسهم في فهم النصوص الشرعية فهماً متكاملاً ينسجم مع الغايات العليا للتشريع الإسلامي. وقد شهد الفكر الإسلامي المعاصر اهتماماً متزايداً بالدراسات المقاصدية لما لها من دور في معالجة الإشكالات الناتجة عن القراءة الحرفية للنصوص أو الاقتصار على ظواهر الألفاظ دون الالتفات إلى مقاصدها الكلية. ويهدف هذا البحث إلى بيان أهمية استحضار مقاصد الشريعة قبل عملية الفهم وأثناءها، وبيان أثر ذلك في تحقيق الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، مع الاستناد إلى القرآن الكريم وروايات أهل البيت (عليهم السلام) بوصفها مصدراً أساسياً في المدرسة الإمامية. كما يتناول البحث مفهوم المقاصد وأقسامها، ودورها في ضبط عملية الاجتهاد والاستنباط، فضلاً عن بيان أثرها في معالجة القضايا المعاصرة وتجديد الفكر الفقهي. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء النصوص الشرعية وتحليلها وربطها بالغايات التشريعية العامة. وانتهى البحث إلى أن المنهج المقاصدي يمثل أداة علمية ضرورية لتحقيق التوازن بين النصوص الشرعية ومتطلبات الواقع، ويسهم في تجنب الانحرافات الناتجة عن الفهم الجزئي أو القاصر للأحكام الشرعية.

الكلمات المفتاحية: مقاصد الشريعة، الفهم الشرعي، الاجتهاد، أهل البيت (عليهم السلام)، المصلحة، النص الشرعي.

Abstract

The objectives of Islamic law (Maqasid al-Sharia) constitute one of the most important intellectual foundations for understanding Islamic legal texts in a manner consistent with the higher purposes of legislation. Contemporary Islamic thought has witnessed increasing interest in maqasid studies due to their significant role in addressing problems arising from literal readings of texts and neglecting their broader objectives. This study aims to examine the importance of considering the objectives of Sharia before and during the process of legal interpretation, highlighting their role in achieving a sound understanding of Islamic texts. The study relies on the Holy Qur'an and the narrations of Ahl al-Bayt (peace be upon them) as primary references within the Imami school. It discusses the concept of maqasid, their categories, their role in legal reasoning and deduction, and their impact on addressing contemporary issues and renewing Islamic jurisprudence. Using a descriptive-analytical methodology, the study concludes that the maqasid-based approach is an essential scientific tool for balancing textual evidence with contemporary realities and for avoiding the shortcomings of partial or superficial understandings of Islamic rulings.

Keywords: Maqasid al-Sharia, Legal Understanding, Ijtihad, Ahl al-Bayt, Public Interest, Islamic Legal Text.

المقدمة

أنزل الله تعالى الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة، ولم تكن الأحكام الشرعية مجموعة من الأوامر والنواهي المنفصلة عن غاياتها، بل جاءت منسجمة مع أهداف كبرى تسعى إلى حفظ النظام الإنساني وتحقيق العدالة وإقامة القيم الأخلاقية. ومن هنا برز مفهوم مقاصد الشريعة بوصفه أحد أهم المفاهيم الأصولية التي تُعين المجتهد على فهم النصوص واستنباط الأحكام وفق رؤية شاملة تراعي الحكمة التشريعية والغاية المقصودة من الأحكام.

وقد أكدت النصوص الشرعية على وجود حكم وغايات وراء التشريع، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، فكانت رسالة النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله) قائمة على تحقيق الرحمة والمصلحة للإنسان. كما ورد عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام): «إن الله تبارك وتعالى لم يبح شيئاً إلا وفيه المصلحة، ولم يحرم شيئاً إلا وفيه الفساد» (الكليني، ١٩٨٧، ج١، ص٥٩).وتزداد أهمية البحث في المقاصد في العصر الحاضر نتيجة ظهور العديد من القضايا المستجدة التي تتطلب فهماً عميقاً للنصوص الشرعية بعيداً عن الجمود والقراءة الجزئية، مما يجعل المنهج المقاصدي ضرورة علمية ومنهجية لضبط عملية الفهم والاستنباط.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات علمية ومنهجية، أبرزها:بيان الدور المحوري لمقاصد الشريعة في فهم النصوص الشرعية.إبراز الرؤية المقاصدية في التراث الإمامي.معالجة ظاهرة الفهم الجزئي للنصوص الشرعية.المساهمة في تطوير الدراسات الأصولية والفقهية المعاصرة.توضيح العلاقة بين الأحكام الشرعية والمصالح الإنسانية.تعزيز منهج الاجتهاد القائم على الجمع بين النص والمقصد.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن بعض القراءات الفقهية المعاصرة ما زالت تعتمد على ظاهر النصوص دون استحضار مقاصدها الكلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إصدار أحكام أو تصورات لا تنسجم مع روح الشريعة وأهدافها العليا. ومن هنا يثار التساؤل الرئيس:

ما أثر استحضار مقاصد الشريعة قبل الفهم وأثناءه في تحقيق الفهم الصحيح للنصوص الشرعية؟

أسئلة البحث

ما المقصود بمقاصد الشريعة في الفكر الإسلامي؟ما موقع المقاصد في المدرسة الإمامية؟ما العلاقة بين المقاصد والفهم الشرعي؟كيف يسهم المنهج المقاصدي في معالجة الإشكالات الفقهية المعاصرة؟ما أثر إهمال المقاصد في عملية الاستنباط الفقهي؟

أهداف البحث

التعريف بمقاصد الشريعة وبيان أهميتها.دراسة العلاقة بين المقاصد والفهم الشرعي.بيان موقف فقهاء الإمامية من المقاصد.إبراز دور المقاصد في معالجة القضايا المعاصرة.الكشف عن الآثار السلبية للفهم الجزئي للنصوص.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع النصوص القرآنية والروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام)، وتحليلها في ضوء الأدبيات الأصولية والفقهية، مع الاستفادة من المنهج الاستنباطي للكشف عن أثر المقاصد في عملية الفهم الشرعي وربط الأحكام بغاياتها الكلية.

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة ابن عاشور تناول الطاهر ابن عاشور في كتابه "مقاصد الشريعة الإسلامية" أهمية المقاصد في فهم النصوص واستنباط الأحكام، مؤكداً أن الشريعة قائمة على تحقيق المصالح العامة للإنسان (ابن عاشور، ٢٠٠١).

ثانياً: دراسة محمد مهدي شمس الدين ركز شمس الدين على البعد الحضاري للمقاصد ودورها في تجديد الفكر الإسلامي وإيجاد حلول للمشكلات المعاصرة (شمس الدين، ١٩٩٨).

ثالثاً: دراسة أحمد الريسوني اهتم الريسوني بإبراز نظرية المقاصد عند الشاطبي وتطويرها في الفكر الإسلامي الحديث، مع بيان أثرها في الاجتهاد المعاصر (الريسوني، ٢٠١٠).

رابعاً: الدراسات الإمامية المعاصرة تناولت مجموعة من الدراسات الحديثة دور المقاصد في الفكر الأصولي الإمامي، وأكدت إمكانية الاستفادة منها في تطوير عملية الاجتهاد مع المحافظة على الثوابت الشرعية (الحكيم، ٢٠٠٥).

المبحث الأول مفهوم مقاصد الشريعة ومكانتها في الفكر الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم مقاصد الشريعة لغةً واصطلاحاً

المقاصد جمع مقصد، وهو ما يُراد ويُتوجه إليه. جاء في معاجم اللغة أن القصد يعني التوجه نحو الشيء واستقامة الطريق إليه (ابن منظور، ١٤١٤هـ).أما اصطلاحاً فقد عُرفت بأنها الغايات والحكم التي راعاها الشارع المقدس في تشريعه للأحكام بغية تحقيق مصالح العباد في الدنيا

والآخرة (ابن عاشور، ٢٠٠١، ص٥١).وقد أشار علماء الإمامية إلى هذا المعنى وإن لم يستخدموا مصطلح المقاصد بالصياغة الحديثة، إذ نجد عند الشريف المرتضى والشيخ الطوسي والشيخ الأنصاري إشارات واضحة إلى علل الأحكام ومصالحها ومفاسدها بوصفها أساساً في فهم التشريع.

المطلب الثاني: مكانة مقاصد الشريعة في الفكر الإمامي

تمثل مقاصد الشريعة أحد الأسس المهمة في المنظومة التشريعية الإسلامية، إذ إن الأحكام الشرعية لم تُشرَّع بصورة اعتباطية أو مجردة عن الغايات، وإنما جاءت لتحقيق مصالح العباد ودفع المفاسد عنهم. وقد أكدت مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) هذه الحقيقة من خلال العديد من النصوص والروايات التي بينت أن الأحكام الإلهية قائمة على الحكمة والمصلحة.فقد روي عن الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) في بيان فلسفة التشريع: «إنما أُمروا ونُهوا لما فيه من صلاحهم» (الصدوق، ١٤٠٠هـ، ج٢، ص١٠٢). وتكشف هذه الرواية عن وجود غايات ومقاصد تشريعية ترافق الأحكام الشرعية وتفسر عللها وحِكمها.كما أكد الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) أن الأحكام الإلهية تدور مدار المصالح والمفاسد الواقعية، إذ قال: «ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة» (الكليني، ١٩٨٧، ج١، ص٥٩)، وهو ما يكشف عن ارتباط الأحكام بالنظام الكلي الذي أراده الله تعالى للإنسان.وعلى الرغم من أن فقهاء الإمامية لم يستعملوا مصطلح "مقاصد الشريعة" بالصيغة المتداولة في الدراسات الحديثة، إلا أن مؤلفاتهم الأصولية تضمنت مباحث قريبة من هذا المفهوم، كالبحث في الملاكات الشرعية، والمصالح والمفاسد الواقعية، وعلل الأحكام، ومناسبات الحكم والموضوع.وقد أشار السيد محمد باقر الصدر إلى أن التشريع الإسلامي يقوم على رؤية متكاملة للحياة الإنسانية، وأن الأحكام الشرعية ترتبط بأهداف كلية تسعى إلى تحقيق العدالة والتكامل الإنساني (الصدر، ١٩٨٦، ص٤٣).ومن هنا يمكن القول إن الفكر الإمامي يمتلك أرضية معرفية واسعة للبحث المقاصدي، وإن اختلفت المصطلحات المستخدمة في التعبير عنه.

المطلب الثالث: أدلة المقاصد من القرآن الكريم والسنة الشريفة

تتعدد الأدلة التي تثبت اعتبار المقاصد في فهم النصوص الشرعية، ويمكن تقسيمها إلى أدلة قرآنية وأخرى روائية.

أولاً: الأدلة القرآنية

وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تشير إلى الغايات العامة للتشريع، ومن أبرزها:قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].تدل الآية على أن التيسير مقصد أساسي من مقاصد التشريع الإسلامي.قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].وهي من أبرز الآيات الدالة على رفع المشقة والحرج بوصفهما مقصدين شرعيين.قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].وتشير الآية إلى أن العدالة من المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية.قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]وتؤكد أن الرحمة تمثل الإطار العام للرسالة الإسلامية.

ثانياً: الأدلة الروائية

وردت روايات عديدة عن النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام) تشير إلى ارتباط الأحكام بالمصالح الواقعية.فقد ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام): إن الله تبارك وتعالى لم يحرم شيئاً إلا وقد علم أن فيه فساداً» (الحر العاملي، ١٤٠٩هـ، ج١٧، ص٨٩).كما ورد عن الإمام علي (عليه السلام): إن الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء» (نهج البلاغة، الحكمة ٣٢٨).وتكشف هذه النصوص عن أن الأحكام الشرعية مرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الإنساني.

المبحث الثاني أثر المقاصد في فهم النص الشرعي

المطلب الأول: العلاقة بين النص والمقصد

لا يمكن الفصل بين النص الشرعي ومقصده؛ لأن النص يمثل الوسيلة التي تُعرف من خلالها إرادة الشارع، بينما يمثل المقصد الغاية التي يتجه إليها الحكم الشرعي.وقد أكد علماء الأصول أن فهم النصوص بعيداً عن مقاصدها يؤدي إلى اضطراب الفهم وإنتاج أحكام لا تنسجم مع روح التشريع.ويرى ابن عاشور أن المقاصد تمثل الميزان الذي يضبط عملية الفهم ويمنع الانحراف عن أهداف الشريعة (ابن عاشور، ٢٠٠١، ص١١٧).وفي الفكر الإمامي نجد أن فهم الروايات والأحكام لا ينفصل عن إدراك ملاكات الأحكام وعللها، وهو ما يظهر بوضوح في مباحث الأصول العملية والملازمات العقلية.فالنص الشرعي لا يُقرأ بمعزل عن سياقه العام، كما لا يمكن تفسيره تفسيراً يؤدي إلى نقض الغايات الكبرى التي جاء من أجلها التشريع.

المطلب الثاني: مخاطر الفهم الجزئي للنصوص

يعد الفهم الجزئي أحد أبرز أسباب الانحراف في تفسير الأحكام الشرعية؛ لأنه يركز على جزء من النص أو حكم معين دون ربطه بمنظومة الشريعة الكلية.

ومن أبرز آثار هذا الفهم:

١ –الجمود الفقهي إذ يؤدي إلى الوقوف عند ظواهر الألفاظ دون إدراك الحكمة التشريعية.

٢ –التعارض الظاهري بين الأحكام فعندما تُقرأ النصوص بصورة منفصلة قد يبدو بينها تعارض، بينما يزول هذا التعارض عند النظر إلى المقاصد الكلية.

٣ –إهمال المصالح العامة لأن الاقتصار على الجزئيات قد يؤدي إلى إغفال المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي جاءت الشريعة لتحقيقها.

وقد شهد التاريخ الإسلامي نماذج عديدة من الاتجاهات التي تمسكت بظواهر النصوص وأهملت مقاصدها، الأمر الذي أدى إلى ظهور قراءات متشددة بعيدة عن روح الإسلام القائمة على الاعتدال والرحمة.

المطلب الثالث: ضوابط الفهم المقاصدي

لكي يكون الاحتجاج بالمقاصد صحيحاً لا بد من مراعاة مجموعة من الضوابط العلمية، أهمها:

عدم مخالفة النصوص القطعية.الاستناد إلى الأدلة الشرعية المعتبرة.مراعاة القواعد الأصولية التمييز بين المقاصد الحقيقية والمصالح المتوهمة. مراعاة الظروف الزمانية والمكانية.الجمع بين الكليات والجزئيات.وقد أكد فقهاء الإمامية أن الاجتهاد الصحيح يقوم على الجمع بين النص والعقل والواقع، وهو ما ينسجم مع المنهج المقاصدي المتوازن.

المبحث الثالث التطبيقات المعاصرة للمنهج المقاصدي في الفهم الشرعي

تمثل التطبيقات العملية أحد أهم الميادين التي تظهر فيها قيمة المنهج المقاصدي، إذ إن المقاصد لا تقتصر على الجانب النظري أو التأصيلي، بل تمتد إلى معالجة الوقائع المستجدة والنوازل المعاصرة التي لم تكن موجودة في العصور السابقة. ومن خلال استحضار الغايات الكلية للشريعة يمكن للفقيه أن يقدم حلولاً شرعية منسجمة مع النصوص ومتطلبات الواقع.

المطلب الأول: التطبيقات الاقتصادية

شهد العالم المعاصر تطوراً كبيراً في الأنظمة الاقتصادية والمالية، الأمر الذي استدعى البحث عن حلول شرعية للمستجدات المالية الحديثة. وقد أسهم المنهج المقاصدي في إيجاد العديد من الصيغ التي تحقق التوازن بين المحافظة على الأحكام الشرعية ومتطلبات الحياة الاقتصادية.ففي مجال الصيرفة الإسلامية ظهرت عقود المرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها من الأدوات التي تسعى إلى تحقيق مقاصد العدالة والشفافية ومنع الاستغلال الاقتصادي. وقد أكد السيد محمد باقر الصدر أن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يقوم على الربح المجرد، بل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي (الصدر، ١٩٨٧، ص٣٢١).كما أن تحريم الربا لا يُفهم من خلال الجانب التعبدي فحسب، وإنما من خلال ما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة تؤدي إلى تركّز الثروة واستغلال الفئات الضعيفة، وهو ما يتعارض مع مقاصد العدالة والمساواة. ومن هنا فإن النظر المقاصدي يساعد على فهم الأحكام المالية بوصفها جزءاً من مشروع إصلاحي شامل يهدف إلى بناء مجتمع متكافل ومتوازن.

المطلب الثاني: التطبيقات الأسرية

تعد الأسرة من أهم المؤسسات التي اهتمت الشريعة الإسلامية بحمايتها، ولذلك جاءت الأحكام المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة منسجمة مع مقاصد حفظ الأسرة واستقرارها.وعند دراسة النصوص المتعلقة بالأسرة ينبغي عدم الاكتفاء بظواهر الألفاظ، بل لا بد من ملاحظة الغايات التي جاءت لتحقيقها. فالتشريع الإسلامي يسعى إلى بناء أسرة مستقرة قائمة على المودة والرحمة، كما قال تعالى:﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].وعلى هذا الأساس فإن معالجة المشكلات الأسرية ينبغي أن تراعي مقاصد الشريعة في حفظ الأسرة ومنع التفكك الاجتماعي. وقد أكدت روايات أهل البيت (عليهم السلام) على أهمية المحافظة على الأسرة وتجنب أسباب الانهيار الأسري.وروي عن الإمام الصادق (عليه السلام): ما من شيء أحب إلى الله عز وجل من بيت يعمر في الإسلام بالنكاح» (الكليني، ١٩٨٧، ج٥، ص٣٢٨).وتكشف هذه الرواية عن أن التشريعات الأسرية تهدف إلى حفظ البناء الاجتماعي واستمرار النوع الإنساني في إطار من الاستقرار والأمن النفسي.

المطلب الثالث: التطبيقات الجنائية

تُعد الأحكام الجنائية من أكثر المجالات التي تحتاج إلى فهم مقاصدي دقيق؛ لأن تطبيق العقوبات يرتبط مباشرة بحقوق الإنسان وأمن المجتمع.

فالعقوبات الشرعية لم تُشرع للانتقام أو التشفي، وإنما لتحقيق مقاصد الإصلاح والردع وحماية النظام الاجتماعي. ولذلك نجد أن الشريعة وضعت شروطاً دقيقة جداً لإقامة الحدود، بما يمنع التسرع في تطبيق العقوبات.وقد ورد عن الإمام علي (عليه السلام): لأن أخطئ في العفو خير من أن أخطئ في العقوبة» (المجلسي، ١٩٨٣، ج٧٥، ص٣٨٢).وتشير هذه القاعدة إلى أن المقصد الأساس للعقوبة هو تحقيق العدالة لا مجرد تنفيذ العقوبة.كما أن مراعاة الظروف المحيطة بالجريمة والآثار المترتبة على العقوبة تدخل ضمن دائرة الفهم المقاصدي للأحكام الجنائية.

المطلب الرابع: التطبيقات البيئية

تُعد القضايا البيئية من الموضوعات الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في الدراسات الفقهية المعاصرة. وعلى الرغم من عدم وجود نصوص تفصيلية تتناول جميع المشكلات البيئية المعاصرة، إلا أن المقاصد الشرعية تقدم إطاراً عاماً لمعالجة هذه القضايا.فحفظ النفس وحفظ المال وحفظ النظام العام من المقاصد التي تقتضي حماية البيئة من التلوث والإفساد.قال تعالى:ى ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].كما ورد عن النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله): إماطة الأذى عن الطريق صدقة» (الحر العاملي، ١٤٠٩هـ، ج١٦، ص٢١٠).ويمكن الاستفادة من هذه النصوص في تأسيس رؤية فقهية معاصرة تُعنى بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الرابع أثر المقاصد في تجديد الفقه الإسلامي وتطوير الفهم الشرعي

المطلب الأول: المقاصد والاجتهاد

يشكل الاجتهاد أحد أهم الأدوات التي تضمن حيوية الشريعة الإسلامية وقدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة في حياة الإنسان. ويعد المنهج المقاصدي من أهم الوسائل التي تعين المجتهد على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام بصورة متوازنة.فالاجتهاد الذي يقتصر على ظواهر النصوص قد يعجز عن معالجة بعض الوقائع المستجدة، في حين أن الاجتهاد المقاصدي يستطيع الربط بين النصوص وأهدافها العامة، الأمر الذي يمكنه من إيجاد حلول أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات المعاصرة.وقد أشار السيد محمد باقر الصدر إلى أن عملية الاجتهاد لا تقتصر على استنباط الحكم الشرعي من النصوص، بل تشمل فهم فلسفة التشريع وأهدافه العامة (الصدر، ١٩٨٦، ص٧٧).

المطلب الثاني: التوفيق بين الثوابت والمتغيرات

من أهم وظائف المنهج المقاصدي قدرته على تحقيق التوازن بين الأحكام الثابتة والمتغيرات التي تفرضها الحياة المعاصرة فالثوابت تمثل المبادئ والقيم الأساسية التي لا تقبل التغيير، كالعقائد والأحكام القطعية، بينما تشمل المتغيرات الوسائل والأساليب التي يمكن أن تختلف باختلاف الظروف الزمانية والمكانية.ويتيح المنهج المقاصدي للفقيه التمييز بين ما هو ثابت وما هو متغير، بما يحفظ للشريعة أصالتها ومرونتها في الوقت نفسه.

المطلب الثالث: تحقيق المصلحة العامة

تُعد المصلحة العامة من أبرز الغايات التي تسعى الشريعة الإسلامية إلى تحقيقها. وقد أكد علماء الإمامية أن الأحكام الشرعية قائمة على أساس المصالح والمفاسد الواقعية التي يعلمها الله تعالى.وقد ورد عن الإمام علي (عليه السلام): صلاح الرعية بصلاح الولاة» (نهج البلاغة، الحكمة ٤٧٦).وتشير هذه القاعدة إلى أن التشريعات والأحكام ينبغي أن تتجه نحو تحقيق الصالح العام للمجتمع.ومن خلال استحضار المقاصد يستطيع الفقيه أن يقدم فهماً أكثر شمولاً للأحكام الشرعية، يراعي مصالح الأفراد والمجتمعات ويمنع الوقوع في الأحكام التي تؤدي إلى الحرج أو الضرر أو الفساد.

الخاتمة

بعد استعراض مفهوم مقاصد الشريعة وأهميتها في فهم النصوص الشرعية، يتضح أن المقاصد تمثل أحد المرتكزات الأساسية في عملية الاجتهاد والاستنباط، وأنها تسهم في الكشف عن الغايات العليا التي من أجلها شُرعت الأحكام الإسلامية. كما أظهرت الدراسة أن التراث الإمامي يزخر بالعديد من المفاهيم والأصول التي تؤكد ارتباط الأحكام بالمصالح والمفاسد الواقعية، وإن لم يُستخدم مصطلح "المقاصد" بالصيغة الحديثة المتداولة. وقد بينت الدراسة أن الفهم المقاصدي للنصوص يسهم في معالجة الإشكالات الفقهية المعاصرة، ويمنع الوقوع في الفهم الجزئي أو الحرفي للنصوص، كما يساعد على التوفيق بين النصوص الشرعية ومتطلبات الواقع المتجدد.وتوصل البحث إلى أن اعتماد المنهج المقاصدي لا يعني تجاوز النصوص أو تعطيلها، وإنما يعني فهمها في ضوء الغايات التي أرادها الشارع الحكيم، بما يحقق العدالة والرحمة والمصلحة العامة، وهي القيم التي تشكل جوهر الرسالة الإسلامية.

النتائج

أثبتت الدراسة أن مقاصد الشريعة تمثل أساساً مهماً في فهم النصوص الشرعية.أكدت النصوص القرآنية والروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) وجود غايات وحكم تشريعية وراء الأحكام الإسلامية.يشكل الفهم المقاصدي أداة فعالة لمعالجة النوازل والقضايا المستجدة.يؤدي إهمال المقاصد إلى ظهور قراءات جزئية أو متشددة للنصوص الشرعية.يمتلك الفكر الإمامي أرضية علمية واسعة يمكن أن تسهم في تطوير الدراسات المقاصدية المعاصرة.يساعد المنهج المقاصدي على تحقيق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العصر.يسهم استحضار المقاصد في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة.تمثل المقاصد إطاراً منهجياً مهماً لتجديد الفقه الإسلامي وتطوير آليات الاجتهاد.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر الحديثة والفقهية والأصولية

ابن بابويه، محمد بن علي (الشيخ الصدوق). (١٤٠٠هـ). علل الشرائع (ط١). النجف الأشرف: المكتبة الحيدرية.

ابن بابويه، محمد بن علي (الشيخ الصدوق). (١٤٠٤هـ). من لا يحضره الفقيه (ط٢). قم: جماعة المدرسين.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٤١٤هـ). لسان العرب (ط٣). بيروت: دار صادر.

الحر العاملي، محمد بن الحسن. (١٤٠٩هـ). وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة (ط٢). قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

الحكيم، محمد تقي. (٢٠٠٥). الأصول العامة للفقه المقارن. قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).

الخراساني، محمد كاظم. (١٤٠٩هـ). كفاية الأصول. قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق عبد الله دراز). بيروت: دار المعرفة.

الطباطبائي، محمد حسين. (١٩٩٧). الميزان في تفسير القرآن (ط٥). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

الطبرسي، الفضل بن الحسن. (١٩٩٥). مجمع البيان في تفسير القرآن. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤٠٧هـ). العدة في أصول الفقه. قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).

الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤٠٧هـ). تهذيب الأحكام. طهران: دار الكتب الإسلامية.

الطوسي، محمد بن الحسن. (١٤٠٧هـ). الاستبصار فيما اختلف من الأخبار. طهران: دار الكتب الإسلامية.

الكليني، محمد بن يعقوب. (١٩٨٧). الكافي. طهران: دار الكتب الإسلامية.

المجلسي، محمد باقر. (١٩٨٣). بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار (عليهم السلام). بيروت: مؤسسة الوفاء.

المرتضى، علي بن الحسين (الشريف المرتضى). (١٤٠٥هـ). الذريعة إلى أصول الشريعة. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

النجفي، محمد حسن. (١٩٨١). جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأنصاري، مرتضى. (١٤١٥هـ). فرائد الأصول. قم: مؤتمر الشيخ الأنصاري.

ثالثاً: المراجع المعاصرة

ابن عاشور، محمد الطاهر. (٢٠٠١). مقاصد الشريعة الإسلامية. عمّان: دار النفائس.

الريسوني، أحمد. (٢٠١٠). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. القاهرة: دار الكلمة.

الريسوني، أحمد. (٢٠١٧). البحث في مقاصد الشريعة: نشأته وتطوره ومستقبله. بيروت: دار الوراق.

شمس الدين، محمد مهدي. (١٩٩٨). الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي. بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر.

الصدر، محمد باقر. (١٩٨٦). دروس في علم الأصول. قم: دار التعارف.

الصدر، محمد باقر. (١٩٨٧). اقتصادنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الصدر، محمد باقر. (١٩٨٨). فلسفتنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

فضل الله، محمد حسين. (٢٠٠٢). الحوار في القرآن. بيروت: دار الملاك.

اللنكراني، محمد جواد فاضل. (٢٠١٨). إطلالة على مقاصد الشريعة. قم: مركز الأبحاث الفقهية.

الموسوي، كاظم الحائري. (٢٠٠٤). مباحث الأصول. قم: مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام).